المتحف اليمني

مجلة فصلية متخصصة في مجال المتاحف

العدد الرابع - ١٤٤٧هـ/٢٠٢٥م

المتحف اليمني

العدد الرابع

المشرف العام

عُباد بن علي الهيال

جمع مادة هذا العدد

منصور حسين الحدأ

مستشار المجلة

عدنان باوزير

تصميم الغلاف

آمال عبدالله الخاشب

التنسيق والإخراج الفني

نوال محمد الحسيني

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

General Organization of Antiquities and Museums

صنعاء

١٤٤٧هـ ـ ٢٠٢٥م

goam.gov.ye

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ۚ إِنَّمَا
يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم: ٤٢

المحتويات

أضرار مَجْمع المتحف الوطني بصنعاء جراء قصف الطيران الإسرائيلي ١

رحلة توثيقية خاصة بمتحف ذمار. ٣١

متحف بينون – محافظة ذمار. ٣٨

متحف قلعة زبيد – محافظة الحديدة. ٤٢

مخازن آثار براقش – صرواح – ناعط. ٤٧

الترميم والصيانة في معمل المتحف الوطني. ٥٣

اليوم العالمي للمتاحف خلال الأعوام من ٢٠٢٢م حتى ٢٠٢٥م. ٥٦

حماية التراث الثقافي في الجمهورية اليمنية مسؤولية جماعية ٦٢

فكرة مشروع المنصة الوطنية لتوثيق القطع الأثرية اليمنية المنقولة رؤية استراتيجية لحماية التراث الثقافي وتعزيز الوصول المعرفي. ٦٦

فكرة مشروع المنصة الوطنية لتوثيق القطع الأثرية اليمنية المنقولة رؤية استراتيجية لحماية التراث الثقافي وتعزيز الوصول المعرفي

د. صلاح سلطان الحسيني*

تمهيد

يُعدّ التراث الثقافي المادي أحد المقومات الأساسية لهوية الشعوب وذاكرتها التاريخية، إذ يعكس مساراتها الحضارية وتراكماتها الرمزية عبر العصور. وفي السياق اليمني، تبرز أهمية هذا التراث بصورة مضاعفة نظراً لغناه وتنوعه الزمني والمكاني، وارتباطه بحضارات جنوب الجزيرة العربية التي امتدت لآلاف السنين. ومع تصاعد التحديات التي تواجه اليمن خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، وتدهور البنية التحتية، وتنامي ظواهر التهريب والإهمال المؤسسي، تبرز الحاجة الملحّة إلى تطوير آليات حديثة لحفظ هذا التراث وتوثيقه وفق منهجيات علمية ومعايير رقمية آمنة.

ورغم تعدد المتاحف اليمنية وتنوع مقتنياتها، فإن غياب منصة إلكترونية وطنية موحدة لتوثيق وعرض المجموعات الأثرية يشكّل فجوة معرفية وإدارية تعيق جهود الحفظ، وتحدّ من فرص البحث الأكاديمي والتعاون الدولي. كما أن المجموعات الخاصة، التي يحتفظ بها أفراد أو مؤسسات خارج الإطار الرسمي، تبقى غالباً خارج نطاق التوثيق، مما يزيد من احتمالات فقدانها أو تداولها دون رقابة أو سياق علمي.

ينطلق هذا البحث من إشكالية مركزية تتمثل في غياب منظومة رقمية شاملة لتوثيق التراث الثقافي المادي المنقول في اليمن، ويهدف إلى إبراز أهمية إنشاء منصة وطنية موحدة تضم بيانات المتاحف، والمخازن الأثرية، والمجموعات الخاصة، وفق معايير تصنيفية دقيقة تتيح التوثيق، الحماية، والاسترجاع عند الضرورة. كما يسعى إلى تحليل الجدوى العملية لهذا التوثيق، واستعراض نماذج معيارية دولية يمكن الاستفادة منها، واقتراح تصور عملي قابل للتنفيذ يتناسب مع الخصوصية اليمنية.

وتأتي هذه المبادرة استجابةً لتحديات ملموسة، من بينها قضايا تهريب واستعادة الآثار اليمنية المنظورة أمام المحاكم، والتي تكشف عن قصور مؤسسي وبطء في الإجراءات وغياب أدوات رقمية فعالة لدعم جهود الاسترداد والتوثيق ومن هنا يُقترح إنشاء قاعدة بيانات وطنية رقمية شاملة وآمنة، تُمكّن الجهات المختصة والباحثين من توثيق القطع الأثرية المنقولة، وتعزيز حمايتها، وتيسير استعادتها في حال فقدانها أو تهريبها.

* كبير أخصائي الآثار – الهيئة العامة للآثار والمتاحف.

إن تطوير هذه المنصة لا يمثل مجرد استجابة تقنية، بل يشكّل خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة وطنية متكاملة لحماية التراث الثقافي، وتفعيل دوره في تعزيز الهوية الوطنية، ودعم البحث العلمي، وتوسيع آفاق التعاون الدولي في مجال صون التراث.

الإطار النظري والمنهجي

أولاً: الإطار النظري

ينطلق هذا البحث من منظور متعدد التخصصات يجمع بين دراسات التراث الثقافي، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المتاحف. ويستند إلى عدد من المفاهيم النظرية الأساسية التي تشكّل الخلفية المعرفية للمشروع، أبرزها:

- **التراث الثقافي المادي** :يُعرّف وفقاً لاتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ بأن "الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ذات القيمة التاريخية أو الفنية أو العلمية"، ويشمل القطع الأثرية، والمباني، والمجموعات المتحفية. في السياق اليمني، يتخذ هذا التراث طابعاً فريداً من حيث التنوع الزمني والوظيفي، مما يستدعي أدوات توثيق مرنة وشاملة.
- **التوثيق الرقمي للتراث** :يُقصد به استخدام الوسائط الرقمية (نصوص، صور، قواعد بيانات، نظم معلومات جغرافية) لحفظ وتوصيف المقتنيات الثقافية. ويُعدّ هذا التوثيق أداةً أساسية في الحفظ الوقائي، والتعليم، وإتاحة الوصول، ومكافحة الاتجار غير المشروع.
- **إدارة المعلومات المتحفية** :تشير إلى العمليات التقنية والإدارية التي تهدف إلى تنظيم بيانات القطع الأثرية، من خلال أنظمة تصنيف ومعايير وصف موحدة مثل (Dublin Core ، وCIDOC-CRM)، بما يضمن قابلية البحث والتحليل والتكامل بين المؤسسات.
- **المنصات الرقمية التشاركية** :وهي نماذج رقمية تتيح لمؤسسات وأفراد المساهمة في إثراء المحتوى الثقافي، مع الحفاظ على معايير التوثيق والخصوصية. وتُعدّ هذه النماذج مناسبة لإدماج المجموعات الخاصة ضمن قاعدة بيانات وطنية.

ثانياً: المنهجية المعتمدة

يعتمد هذا البحث على منهج وصفي تحليلي، مدعوم بمقارنة معيارية (Benchmarking) ودراسة حالة، وذلك على النحو الآتي:

- **المنهج الوصفي** :يُستخدم لرصد الواقع الراهن للمتاحف اليمنية، وتحليل أنظمة التوثيق المعتمدة، وتحديد الفجوات التقنية والإدارية.
- **المنهج التحليلي** :يُوظّف لتحليل مكونات المنصة المقترحة، وتحديد المعايير التصنيفية، وآليات إدماج المجموعات الخاصة، مع مراعاة السياق اليمني من حيث الإمكانات والتحديات.
- **المقارنة المعيارية** :تشمل دراسة نماذج عربية ودولية بهدف استخلاص الدروس وتحديد عناصر القابلية للتطبيق.
- **دراسة الحالة**: يمكن تخصيصها لمتحف يمني محدد (مثل: المتحف الوطني بصنعاء أو متحف المكلا)، لتحليل آليات التوثيق الحالية، وتقييم مدى جاهزيته للانخراط في منصة رقمية موحدة.

أدوات البحث

- مراجعة أدبيات متخصصة في التوثيق الرقمي وإدارة المتاحف.
- مقابلات شبه مهيكلة مع مختصين في الآثار وتقنية المعلومات.
- تحليل محتوى قواعد بيانات متحفية (إن توفرت).
- استبيانات موجهة لأمناء المتاحف وأصحاب المجموعات الخاصة.

الإطار النظري للمشروع

سيرتكز المشروع على مفاهيم الحفظ الرقمي، التوثيق المتحفي، والنمذجة المعرفية، ويستند إلى نموذج CIDOC CRM (ISO 21127:2023)الذي يُعد معيارًا دوليًا لتمثيل المعلومات التراثية بطريقة دلالية قابلة للتكامل. يتيح هذا النموذج ربط الكيانات مثل القطع، الأشخاص، الأحداث، والأماكن ضمن شبكة معرفية تُمكّن من تتبع السياقات التاريخية والقانونية لكل قطعة.

أهمية المشروع

تتجلى أهمية المشروع في النقاط التالية:

١- **الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية** :عبر توثيق دقيق للقطع المهددة بالضياع أو التلف.

٢- **مكافحة الاتجار غير المشروع** :من خلال ربط البيانات بقوائم الإنتربول واليونسكو، كما أثبتت تجارب دولية مثل مشروع IDAE في اليونان.

٣- **دعم البحث العلمي** :عبر توفير بيانات وصفية وصور عالية الجودة للباحثين.

٤- **تعزيز الشفافية والمحاسبة** :بتوثيق القطع المنقولة بشكل غير قانوني.

٥- **تحسين تجربة الزائرين** :عبر تقنيات العرض الرقمي التفاعلي.

٦- **التخطيط للطوارئ** :عبر سجل احتياطي يُستخدم في حالات النزاع أو الكوارث.

٧- **دعم الاقتصاد الثقافي** :من خلال تحفيز السياحة والإنتاج المحلي المستوحى من التراث.

٨- **إرث للأجيال القادمة** :عبر حفظ رقمي دائم للقطع الأثرية.

٩- **تعزيز التعاون الدولي** :عبر إتاحة البيانات للجهات المعنية بالاسترداد.

١٠- **تقليل التكاليف المستقبلية** :إذ تشير دراسات اليونسكو إلى أن كل دولار يُنفق على التوثيق يوفر سبع دولارات لاحقاً.

أهداف المشروع

أهداف رئيسية

- إنشاء قاعدة بيانات رقمية شاملة ومؤمنة للقطع الأثرية المنقولة.
- توثيق تفصيلي يشمل الصور، البيانات الوصفية، وتاريخ القطعة.
- توفير أداة فعالة للجهات الحكومية المختصة.
- تسهيل التعاون الدولي في جهود الاسترداد.

أهداف عامة

- حماية التراث الثقافي اليمني من المخاطر الراهنة والمستقبلية.
- تعزيز القدرات الوطنية في إدارة التراث باستخدام التكنولوجيا.
- دعم جهود استعادة القطع المهربة.
- تطوير أدوات رقمية متقدمة للتوثيق الفني والتقني.

المنهجية المعتمدة

يعتمد المشروع على منهجية تطوير مرحلي (Agile) تسمح بالتكيف مع التحديات، وتضمن مرونة في التنفيذ، مع التركيز على التوثيق المعياري باستخدام CIDOC CRM كما يُراعى في التصميم:

- قابلية التوسع والتكامل مع منصات دولية.
- دعم اللغات المتعددة، بما فيها العربية والإنجليزية.
- تطبيق أعلى معايير الأمان السيبراني.
- إمكانية التفاعل مع نظم الخرائط الجغرافية (GIS) لتحديد مواقع القطع.

مراحل التنفيذ

يمتد المشروع على ثمان مراحل زمنية، موزعة على عامين كحد أدنى:

١- **التخطيط والإعداد** :تأمين الموارد، التصاريح، والتجهيزات الأساسية.

٢- **جمع وتحليل وتصميم المنصة** :تحديد المتطلبات التقنية، بناء قاعدة البيانات، واختيار نموذجCIDOC CRM

٣- **تطوير البنية التحتية** :بناء المنصة الرقمية، واجهات المستخدم، ونظام الأمان.

٤- **إدخال البيانات وبناء القدرات** :تدريب الفرق، جمع البيانات من المتاحف والمزادات، وضمان جودة الإدخال.

٥- **الاختبار والتطوير** :اختبار الوظائف، تجربة المستخدم، وتعديل الأخطاء.

٦- **الإطلاق الرسمي** :تشغيل المنصة، جمع الملاحظات، وتقييم الأداء.

٧- **التشغيل المستمر** :تحديث البيانات، تدريب المستخدمين، والتسويق الثقافي.

٨- **التقييم السنوي** :قياس النجاح، التخطيط للتوسع، والتكامل مع منصات دولية.

الهيكل التنظيمي

يتضمن المشروع خمس وحدات تنفيذية متخصصة:

- وحدة تطوير المنصة الرقمية
- وحدة جمع البيانات والتوثيق الميداني
- وحدة إدارة البيانات وضمان الجودة
- وحدة التدريب وبناء القدرات
- وحدة الإدارة والتنسيق

كل وحدة مزودة بمهام واضحة تشمل التطوير التقني، التوثيق الميداني، مراجعة البيانات، التدريب، والإشراف العام.

المتطلبات الفنية

- خوادم آمنة لاستضافة المنصة.
- معدات تصوير احترافية.
- برامج إدارة الصور والبيانات.
- اتصال إنترنت موثوق.
- مساحات عمل مجهزة للفرق الفنية.

التحديات المحتملة

- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.
- محدودية الموارد البشرية المؤهلة.
- صعوبة الوصول إلى بعض المجموعات الخاصة أو القطع المهربة.
- الحاجة إلى تشريعات داعمة لحماية البيانات وتوثيق الملكية.

التوصيات

- إصدار تشريعات تُلزم الجهات المالكة للقطع الأثرية بالمشاركة في التوثيق.
- إنشاء وحدة وطنية دائمة لإدارة التراث الرقمي.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات والدعم الفني.
- إدماج المشروع ضمن الخطط الوطنية للتنمية الثقافية.

الخاتمة

يمثل التراث الثقافي المادي في اليمن رصيدًا حضاريًا فريدًا يعكس تنوعًا تاريخيًا وجغرافيًا بالغ الأهمية، إلا أن هذا الرصيد يواجه تحديات متزايدة تهدد استمراريته وتضعف آليات حفظه وتوثيقه. وقد أظهر هذا البحث أن غياب منصة إلكترونية وطنية موحدة لتوثيق المقتنيات المتحفية والمجموعات الخاصة يشكّل عائقًا معرفيًا وإداريًا، ويحدّ من فرص الاستفادة العلمية والمجتمعية من هذا التراث.

من خلال تحليل الواقع الراهن للمتاحف اليمنية، واستعراض النماذج الدولية، وتحديد المعايير التصنيفية المناسبة، تبيّن أن إنشاء موقع إلكتروني متخصص لا يُعدّ ترفًا تقنيًا، بل ضرورة استراتيجية لحماية التراث، وتيسير الوصول إليه، وتعزيز دوره في التعليم والبحث والتوعية. كما أن إدماج المجموعات الخاصة ضمن هذه المنظومة يفتح آفاقًا جديدة للتعاون بين الأفراد والمؤسسات، ويُسهم في بناء قاعدة بيانات وطنية شاملة.

وعليه، يوصي البحث بضرورة تبني مشروع وطني لتوثيق التراث المادي رقميًا، بإشراف لجنة متعددة التخصصات تضم خبراء في الآثار، وتقنية المعلومات، وإدارة المتاحف، مع توفير الدعم الفني والتدريبي اللازم. كما يدعو إلى اعتماد معايير وصف وتصنيف موحدة، تضمن قابلية التبادل والتكامل مع المنصات الدولية، وتُسهم في رفع مستوى الحماية القانونية والمعرفية للقطع الأثرية اليمنية.

إن الحفاظ على التراث لا يقتصر على صيانة المقتنيات، بل يشمل أيضًا صيانة الذاكرة، وتوثيق المعاني، وتيسير الوصول إلى المعرفة. ومن هذا المنطلق، يُعدّ المشروع المقترح خطوةً نحو بناء مستقبل رقمي أكثر وعيًا بالتراث، وأكثر قدرةً على حمايته وتفعيله في خدمة المجتمع والهوية الوطنية.

تم بحمد الله

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

General Organization of Antiquities and Museums

الجمهورية اليمنية - صنعاء

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

www.goam.gov.ye